تشريح سياسي

الاصلاحيون والقضية القومية في ايران

ذريعة البيان الصادر عن المؤتمر الثاني لجبهة المشاركة الاصلاحية

يوسف عزيزي

مراسل (الزمان) في طهران

تعتبر ايران من الدول المتعددة الاعراق حيث تقطنها قوميات مختلفة كالفرس والترك والكرد والعرب والبلوش والتركمان. وعلاوة على هذه المجموعات العرقية الرئيسة هناك لهجات عدة تبدو في الظاهر فرع من اللغة الفارسية لكنها في الواقع تختلف معها كل الاختلاف حيث يصل عدد مثل هذه اللهجات الى اكثر من 40 لهجة تصل احيانا الى مرتبة «شبه لغة» اذا صح التعبير. وبالاضافة الى الاسلام هناك اديان أخرى يشكل معتنقوها نحو 2 في المائة من سكان البلاد. ويقطن ايران حوالي 65 مليون حاليا.

وقد برزت القضية القومية في ايران على الساحة السياسية في اعقاب ثورة الدستور عام 1906 ونشوء مفاهيم الدولة والامة والشعب واصبحت جزءا من مطالب الحركة الديمقراطية خلال قرن من الزمن. وقد شددت العولمة من بروز ظاهرة البحث عن الهوية بين الشعوب والقوميات والاعراق المختلفة في العالم ولم تشذ ايران من هذه الظاهرة.

التفاعل الايراني ـ الافغاني

وتتفاعل القضية القومية في داخل ايران وكسائر المجالات الثقافية والسياسية مع ما يجري من حولها من تطورات عالمية واقليمية. ويبدو ان للصراع السياسي والقومي في افغانستان أثراً مهماً على الوضع الايراني لسببين: اولهما التداخل العرقي بين الايرانيين والافغان والثاني اعتبار المفكرين الفرس ، افغانستاناً (وطاجيكستاناً ايضا) جزءا من منطقة نفوذ الثقافة الايرانية او مايسمونه بـ«حوزه تمدن ايراني». ومنطقة النفوذ هذه لم تشمل العراق وتركيا ولا حتى جمهورية اذربيجان على الرغم من التداخل العرقي والمذهبي بين هذه البلدان وايران. فهناك قومية فارسية وطاجيكية وهزارة في افغانستان ترتبط بايران بوشائج لغوية وقومية ومذهبية.

ومن جهة اخرى لا تحبذ ايران الاسلامية عودة الملك الافغاني السابق ظاهر شاه لخشيتها من ان يصبح هذا الامر تقليدا في المستقبل لربما تستغله القوى الغربية وخاصة الولايات المتحدة الامريكية ضد السلطة الاسلامية في ايران.

ويصبح هذا القلق مبررا اذا علمنا ان رضا بهلوي ابن الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي بدأ يتحرك سياسيا مستغلا القلاقل التي تحدث بين الحين والاخر في المجتمع الايراني وخاصة بين شريحة الشباب منه وذلك بالرغم من ان قراءتنا للواقع السياسي الراهن لا تعطي رضا بهلوي حيزا مهما بسبب فقدانه القاعدة الشعبية العريضة في المجتمع الايراني ويبقى في الهامش حتى اكثر من نظيره الافغاني.

وخلافا لافغانستان الذي أخذ الصراع القومي فيها ومنذ الحقب الماضية مساراً دامياً وعنيفاً فانه كان في اغلب الفترات صراعاً سلمياً في ايران.

القضية القومية في أوروبا

أعرب الرئيس الايراني قبل أيام وفي لقائه مع النواب الاكراد الايرانيين الذين استقبالوا محتجين على عدم تطبيق الفقرات الخاصة بالقوميات في الدستور الايراني اعرب عن امله لتصبح ايران مثل سويسرا بالنسبة لشعوبها وقومياتها.

ويقول التاريخ ان سويسرا والبلدان المتعددة القوميات في اوروبا الغربية شهدت مخاضا عصيبا لمدة قرنين حتى وصلت في مطلع القرن الماضي الى حلول فدرالية لمعالجة مشاكلها العرقية.

وهذا يثبت ان تهمة الانفصال التي توجهها سلطات القوميات الحاكمة في عالمنا الثالث الى سائر قوميات بلدانها بسبب مطالبة الاخيرة لحقوقها القومية المشروعة ـ حتى لو فرضنا بأنها صحيحة ـ ستفقد هذه التهمة مفعولها اذا حصلت هذه القوميات على حقوقها سواسية مع القومية المهيمنة.

وفي اوروبا الشرقية احتدم الصراع بين القوميات في الدول الاشتراكية السابقة على الرغم من بعض الحقوق التي كانت ممنوحة لها ابان الحكم الاشتراكي وهذا ما شاهدناه في يوغسلافيا السابقة ومقدونيا وروسيا.

وفي العالم الاسلامي

هبت الرياح القومية والاثنية على العالم الاسلامي ـ من المغرب الى اندونيسيا ـ حيث شاهدنا علاوة على القضايا العرقية السابقة في جنوب السودان والاكراد في العراق بروز قضية الامازيغ في المغرب والجزائر ولبى الملك المغربي هذه المطاليب بالاعتراف باللغة الامازيغية هناك وتدريسها في الابتدائية الى جانب العربية. ويبدو ان السلطات الجزائرية قامت بخطوات مماثلة بعد احداث الشغب الاخيرة في المناطق التي تسكنها اغلبية بربرية.

وتعاني اندونيسيا من المشكلة نفسها حيث تحاول معالجتها مرة بالعنف ومرة بالحلول السلمية والسياسية.

وتختلف الامور القومية في المحيط المجاور لايران كروسيا وتركيا والعراق وافغانستان وباكستان والهند.

هناك قضايا معروفة للجميع مثل قضية الشيشان في روسيا وهي قضية قومية ـ عرقية في الاساس متلبسة بلباس ديني اسلامي وقضية الاكراد في تركيا والعراق وهي قضايا قومية ومطروحة على الساحة السياسية منذ سنوات، لكن الوضع يختلف في باكستان والهند لان البلدين يتمتعان بنوع من الفدرالية تؤمن لشعوبهما قدراً لا باس به من الحقوق القومية.

الخطاب الاصلاحي والقضية القومية

حصلت القوميات والشعوب الايرانية وبعد وصول الرئيس خاتمي والاصلاحيين الى الحكم في مايو 1997 على مكاسب لايمكن انكارها خاصة في مجال نشر الصحف والكتب بلغاتها. غير ان هذه الانجازات تبقى ناقصة ومبتورة قياسا للمطالب التاريخية والديمقراطية لهذه الشعوب والتي طرحتها خلال نضالها المتواصل منذ قيام ثورة الدستور مرورا بالحركة الوطنية بقيادة مصدق وحتى قيام الثورة الاسلامية وثورة الاصلاحيين المسالمة بقيادة خاتمي. واهم هذه الطلبات، التعليم في المدارس بلغاتها القومية – الى جانب اللغة الفارسية – وفقا لما ينص عليه الدستور الايراني.

ويبدو ان الاصلاحيين تنقصهم استراتيجية واضحة بالنسبة للقضية القومية التي اخذت تطرح نفسها على الساحة السياسية الايرانية بوتيرة ليست بطيئة يوما بعد يوم.

ولم يتطرق الرئيس خاتمي لا في برنامجه السياسي للفترة الرئاسية الاولى ولا الثانية الى تفاصيل القضية القومية في ايران ما عدا ذكركلمة «الاقليات» وحقوقها. غيرانه وعد بتطبيق الفقرات الخاصة بحقوق القوميات المنصوص عليها في الدستور الايراني في الخطاب الذي القاه خلال الحملة الانتخابية في حزيران الماضي في ملعب شيرودي بطهران.

وقد اصدر حزب جبهة المشاركة الايرانية وهو اكبر حزب اصلاحي مؤثر في ايران يرأسه محمدرضا خاتمي شقيق الرئيس خاتمي اصدر بيانا بعد اختتام مؤتمره الثاني بطهران قبل ايام اشار فيه الى «المطالب الحقة للمجموعات القومية واللغوية والمذهبية في ايران».

واضاف البيان في فصل تحت عنوان «التحديات التي تواجهنا»: «ان ادارة هذه المطالب وتحقيقها بالشكل الذي يتمتع فيه جميع المواطنين من الحقوق المتساوية هو من واجبات الاصلاحيين شريطة الا تمس بالوحدة الوطنية والانسجام الاجتماعي الكلي للمجتمع الايراني».

وتطرق البيان في فصل «النظرة المستقبلية» الى قضايا مهمة بالنسبة للقوميات غير الفارسية قائلا: «علينا ان نتابع بجدية ومثابرة لتنفيذ ما ينص عليه الدستور بشأن حقوق المجموعات القومية في فقرتي 15 و19 وايضا حصتهم الطبيعية والحقيقية في الادارة السياسية للبلاد وادارة اقاليمهم ومناطقهم. فالطريق الوحيد للحيلولة دون ابتعاد القوميات من المركز (العاصمة) هو صيانة حقوق جميع القوميات والاقليات والمجموعات الاجتماعية حيث ان أي تأجيل في تلبية المطالب القومية سيؤدي الى عدم التمكن من تحقق المطالب المتراكمة لهذه القوميات في المستقبل».

ويعتبر هذا اعترافاً صريحاً وصادقاً لحزب جبهة المشاركة اولا بحقوق القوميات والشعوب الايرانية غير الفارسية وثانيا بعدم تحققها كاملة بعد مرور 23 عاما من قيام الثورة الاسلامية والتي أتت بشعارات أممية اسلامية وبمساواة بين جميع الشعوب الايرانية.

والسؤال المطروح هو: ما هي المعوقات التي تمنع الاصلاحيين الذين يهيمنون على السلطتين التشريعية والتنفيذية من تطبيق فقرات دستورية لاعلاقة لها ـ ظاهرا ـ بالصراع بين التيارين الرئيسين الاصلاحي والمحافظ؟

يشير العديد من المحللين المهتمين بشؤون القوميات في ايران الى عقبتين مهمتين امام تطبيق المواد 15 و19 وسائر الحقوق القومية المشار اليها في بيان المؤتمر الثاني لجبهة المشاركة الايرانية وهما المحافظون اي القوميين الشيعة الراديكاليين، والقوميين الفرس المتشددين.

فقد يلتقي هذان التياران في هذه النقطة أي في معارضتهما تطبيق حقوق القوميات في ما يفترقان بل يتخاصمان في العديد من الأمور.

ويضيف هؤلاء المحللون ان معارضة القوميين الفرس ـ والذي يتأثر الاصلاحيون بخطابهم الشوفيني احيانا ـ يأتي من ضيق افق قومي لا يعترف بالتعددية القومية في ايران بل يطالب الاصلاحيين على الرغم من تبجحه بالديمقراطية وانتقاده للمتشددين الدينيين يطالبهم بقمع اي حركة ثقافية للقوميات الايرانية. غير ان الاصلاحيين تنقصهم الارادة والجرأة في تنفيذ قضايا لم يتحسس المحافظون كثيرا بشأنها مثل تنفيذ مادتي 15 و19 وذلك بسبب تغلغل القوميين الفرس المتشددين في وزارات مفصلية لها دور في هذا المجال.

ما هي المعوقات التي تمنع الاصلاحيين الذين يهيمنون على السلطتين التشريعية والتنفيذية من تطبيق فقرات دستورية لاعلاقة لها ـ ظاهرا ـ بالصراع بين التيارين الرئيسين الاصلاحي والمحافظ؟